

السعودية تشعر بعزلة دولية وتريد توريط المنطقة وأميركا بحرب إقليمية ضد إيران



خطف الهجمات الإرهابية في العاصمة الأندونيسية جاكرتا اهتمام القنوات الفضائية ووكالات الأنباء العالمية أمس، ما يؤكد أن الإرهاب لن يترك ساحة في العالم إلا وسيستهدفها، ما يضع كل دول العالم أمام مسؤولياتها للتعاون والتنسيق للضغط على الدول الإقليمية التي لا تزال حتى الساعة، تدعم وتمول وتسليح التنظيمات الإرهابية المختلفة، وترسل المقاتلين وعلى رأسها تركيا والسعودية التي تتبع الدين الوهابي الذي يتبعه «داعش» وفي السياق، رجح روبرت باير، محلل شؤون الاستخبارات والأمن لدى «سي أن أن»، أن يتضح في وقت لاحق مسؤولية تنظيم «داعش» عن الهجمات التي جرت صباح الخميس في جاكرتا. واعتبر الكاتب والباحث السعودي الدكتور معن جريا، أن السعودية تشعر بعزلة دولية بعد التقارب الغربي الأمريكي مع الملف النووي الإيراني، وتحاول توريط المنطقة وأميركا بحرب إقليمية تشترك فيها «إسرائيل» وتركيا ضد إيران المنافس القوي الوحيد حالياً في الشرق الأوسط. أهمية إعادة فتح جسر «السلام» الذي يربط شبه جزيرة سيناء بمحافظات القناة والمناطق المصرية الأخرى، كان مادة رئيسية للحوار، فقد أكد مدير المركز الوطني للدراسات الأمنية في مصر، العميد خالد عكاشة، أن قرار تشغيل الجسر يعطي إشارة إيجابية على أن الأوضاع في سيناء أصبحت تحت سيطرة قوات الأمن المصرية بنسبة كبيرة جداً.



عكاشة لـ«سبوتنيك»: جسر السلام يعيد الحياة إلى سيناء

أكد مدير المركز الوطني للدراسات الأمنية في مصر، العميد خالد عكاشة، أن «قرار تشغيل كوبري السلام في الاتجاهين من شبه جزيرة سيناء إلى محافظات القناة وبالعكس، يعطي إشارة إيجابية على أن الأوضاع في سيناء أصبحت تحت سيطرة قوات الأمن المصرية بنسبة كبيرة جداً، وأن الوضع اختلف ما كان عليه خلال العامين الماضيين، وأن عمليات «حق الشهيد» التي تقودها القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع الشرطة، وضعت الخريطة الأمنية في سيناء في موضع أكثر أمناً واستقراراً وعودة الوضع إلى طبيعته في ضوء سيطرة وقدرات أجهزة الأمن ومؤسسات الدولة المختلفة».

وأضاف عكاشة: «القيادة المصرية تتمسك بتسيير حركة التدفق من وإلى سيناء للسكان والمستثمرين وكل الراغبين بالتنقل بعيداً عن أي تعقيدات أمنية، خاصة وأن إعادة تشغيل جسر «السلام» يعكس هذه الحقيقة، وأن الإجراءات التي كانت في السابق كانت تهدف إلى الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين، وإلى محاربة ومجابهة العناصر الإرهابية المسلحة، حتى بات الوضع مستقراً بصورة تدفع إلى تشجيع الاستثمار والعمل والإقامة في شبه جزيرة سيناء».

وعن البعد الاقتصادي لعودة حركة المرور على جسر السلام، أوضح أن «جسر السلام هو أحد المشروعات الكبيرة وأحد جسور الربط المهمة في قلب تنمية إقليم قناة السويس، وأن نتائج جهود التنمية في الإقليم لم يكن تظهر من دون إعادة تشغيل الجسر العملاق، والذي يكفل حرية الحركة على مدار اليوم لكل الأنشطة المختلفة خاصة الاستثمارية المزمع إنشاؤها في المنطقة. البعد الاقتصادي كبير وغير محدود وله تأثير إيجابي على حركة التجارة في المنطقة التي ظلت لوقت طويل رهينة العمليات الإرهابية».



جريا لـ«فارس»: أفكار «داعش» مرتبطة بالوهابية المرجح الديني الرسمي في السعودية

اعتبر الكاتب والباحث السعودي الدكتور معن جريا، أن «الشيخ نمر النمر كان معارضاً جريداً واضحاً شرساً لا يخشى اجداً، ولكنه رغم كل ذلك لم يحمل السلاح، لذلك فهو يُعتبر معارضاً سلمياً حتى لو دعا إلى الانفصال عن السعودية، وإنما دعا إلى ذلك بالوسائل السلمية».

وأستطرد جريا قائلاً: «أن المعارضة وحق تقرير المصير حق مشروع في الدين والقانون طالما كان ذلك بوسائل سلمية، ولما في التاريخ الإسلامي خير شاهد، حيث أن الإمام علي عليه السلام لم يحارب الخوارج الذين كانوا يشتمونه ويكفرونه ولم يمنعهم من دخول مساجد المسلمين إلا عندما رفعوا السلاح ضد الدولة، بوعد العدنيين».

وبحسب جريا، فإن «السعودية تشعر بعزلة دولية بعد التقارب الغربي الأمريكي مع الملف النووي الإيراني، وبعد أن اتضح للعالم ارتباط أفكار «داعش» بالأفكار الوهابية التي هي المرجح الديني الوحيد في المملكة العربية السعودية، وإيضاً بعد أن شعر الجميع بأن أميركا بدأت تنسحب من منطقة الشرق الأوسط لجهة شرق آسيا. كل هذا يجعل المستشارين في المملكة يحاولون إقناع القيادة بضرورة توريط المنطقة وأميركا بحرب إقليمية تشترك فيها «إسرائيل» وتركيا ضد إيران المنافس القوي الوحيد حالياً في الشرق الأوسط».

واختتم معن بالقول، إن «الغرب دول صاحبة مصالح وليس مبادئ، وحالياً هناك الكثير من المصالح تربط أوروبا بالسعودية عبر صفقات السلاح وغيرها. كما أن الغرب من مصلحته نشوء هذا التوتر المذهبي الذي يساعد على تطبيق قاعدة «فرق تسد».



باير لـ«سي أن أن»: عملية جاكرتا تحمل بصمات «داعش» والخطة نشر الأذرع

رجح روبرت باير، محلل شؤون الاستخبارات والأمن لدى «سي أن أن»، أن يتضح في وقت لاحق مسؤولية تنظيم «داعش» عن الهجمات التي جرت صباح الخميس في جاكرتا، مضيفاً أن المعلومات لدى أجهزة الاستخبارات الدولية تُفيد بأن التنظيم الذي نفذ هجمات في بغداد واسطنبول مؤخراً يهدف إلى إثارة رعب عالمي، مشبهاً هجوم العاصمة الأندونيسية بهجمات باريس.

وقال باير: «قبل أيام تحدثت إلى مسؤولين في أجهزة الاستخبارات الدولية وكان لديهم قناة بوجود خطة لدى «داعش» لنشر الفوضى عالمياً.. لا يمكنني الجزم بربط الأمور ببعضها مع ما يحدث في جاكرتا، ولكننا رأينا تفجيرات تركيا وبغداد، ويبدو أن هناك خطة كبيرة لـ«داعش» لنشر الأذرع عالمياً».

وتابع المحلل الأمني: «قد يكون علينا انتظار تقارير الشرطة، ولكن يبدو أن الأسلوب هو أسلوب «داعش».

وشبه باير هجوم جاكرتا بهجمات باريس التي أدت لمقتل 130 شخصاً قائلاً: «هناك أكثر من مهاجم مسلح بأسلحة نارية مع تفجيرات»، معتبراً أن الأمر يتجاوز بالتأكيد قدرة مهاجمين معزولين باعتبار أن استخدام المتفجرات وتصنيعها يحتاج لتدريبات كثيرة قد يكون أعضاء الخلية المسؤولة عن العملية قد حصلوا عليها في سورية والعراق.

ورأى باير أن «الشرطة الأندونيسية جيدة التدريب، وهي مستعدة لمواجهة الموقف، ولكنه أضاف أنه بصرف النظر عن حجم الضرر غير أن الأهم بالنسبة لـ«داعش» هو نشر الأذرع، خاصة وأن المنطقة المستهدفة تقع وسط المدينة وتضم مقرًا للأمم المتحدة.

وحول القدرة على اختراق إجراءات الأمن قال باير: «تنظيم «داعش» بات ذكياً، وهو يفهم آليات عملنا ويعرف نقاط ضعفنا، ويوجد الكمبيوتر ويوجد دس عناصره بين المهاجرين».

مقدمات نشرات الأخبار المسائية في التلفزيونات اللبنانية

الحديث «الجديد»

بمئة وخمسين مليون ليرة تحصل على ميزة متطورة أهمها: نقل متفجرات مملوكة من الشام إلى بيروت، التخطيط لتوزيعها تفجيراتها على من يستهدف شمالاً، ومن ثم تناول «قطعة صبير» مع شريك صار مخبراً، لا تأخذ هذه الميزة من رصيد سوى أربع سنوات، تقضيها في السجن قبل أن تعود معلناً أنك ستمارس حياتك السياسية، يحصل ذلك مع ميشال سماحة، وفي محكمة تمييز عسكرية وافقت على تخليته سبيله بالإجماع، ثم تعلنها قوى الرابع عشر من آذار ثورة تصريحات منذدة، متوعدة بهدم المحكمة العسكرية على رؤوس بانيتها ويحدث أن تعثر بين ردود الفعل المستبشطة أن قائداً للقوات اللبنانية لا يستنكر القرار فحسب، بل يحاكم من أصدره قائلاً بلاء العيار: بئس هذا الزمان، مستنهباً فينا زمناً كان أكثر بؤساً وأشد مرارة على ذوي الضحايا عندما خرج سمر ججع بعفو أصدره مجلس النواب عن جرائم وتصفيات سياسية استهدفت خصوصاً وشخصيات سياسية طالهم من الأرز للسماة كان البؤس معللاً مجللاً مشرعاً، واليوم أصبح يصيب ججع «باللعيان» ويجرح مشاعره، وقد ينفجر الرجل غضباً ويعلم تراجعاً عن مبادرة ترشيح عون للرئاسة التي لم تخرج عن إطار المناورة.

وسواء اشتمأ ججع أم غضب أشرف ريفي وامتنع آخرون، فإن ميشال سماحة رجل اتسم بالإرهاب، مجرم لم ينفذ جريمة لكن محكمة التمييز العسكرية بعدائها الأربعة متنوعاً التوجهات والطوائف ورئيسها طوني لطوف اتخذوا قراراً ملؤه القانون، نفذوا ما تفرضه النصوص التي سبق أن كانت نصوصاً على هوى الأفرقاء المعترضين عندما أخرجت القاضي ليس شبيبيعي عملاء من السجن باقلاً من ثلاث سنوات، خصوصاً بعدما ظهر أن أصحاب شركات السفن، شعرة عن ميزان العدل، واليوم أصبح قضاتها وعمداؤها مدانين وتحت سيف السياسة يجلدون، فالقانون لا يحمي المغفلين ومنهم الجهة السياسية التي تقدمت بعلن أمام التمييز وكانت لا تمنى النفس باقلاً من الإعدام وإذ بها تميز على مادة قديمة تخطأها الزمن وطرات عليها مواد لاغية بحكم القانون، ومن غباء جهة الإذاعة خرج سماحة حراً يعلن اعترامه العمل السياسي.

شدّ الحبال السياسي والاندفاع من دون معرفة وإطلاع على القوانين نقطة عبور سماحة الى خارج سجن الريحانية، فهو حوكم وحيداً بعزل ملفه عن علي ملوك، ويتنصيب الشاهد ميلاد كפורي الى مرتبة الإطلال، لكن كلا من ملوك وكفورى هما في صلب القضية إدانة وتخطيطاً وعبوراً، فإن هما اليوم؛ السلطة اللبنانية بتعذر عليها إبلاغ المتهم السوري، وفي المقابل يحيى وزير العدل الشاهد كفورى ويخفيه عن أنظار المحكمة لاعتباره منقذاً ورعاً، مهمة لم تتعد «تقشير الصبير»، فإذا كانوا يريدون إدانة سماحة وإبقائه سجين فعلته، فلن يمر ذلك عبر إدانة قضاة حكوماً بما يعلبه عليهم قانونهم.

اما ملف النفايات المعلق على حسابات الترحيل، فدفعه الحراك المدني لتسريع المعالجة بعد انتظار طويل لم يعد يتحمله الناس، تظاهرة فاقتهام مدني لوزارة البيئة قابله حزم أمني بتوقيف عدد من المشاركين، المتظاهرون استنفروا وقوى الامن الداخلي قالت انها تمارس صلاحياتها وهي ليست في موقع الحسم او المواجهة بل تحافظ على النظام والامن وتمنع التعرض للمؤسسات العامة.

ازمة المتظاهرين ليست مع الامنيين بل مع معينين مقضرين بيت ملف النفايات، الحراك اليوم (امس) عبر عن وجع الناس التي تتفرج على جدل بين وزير ووزير وما بينهما من شعع احمر من دون رفع النفايات من الشارع لا حرقاً ولا طمراً ولا ترحيلاً ولا تدويراً.

المسؤولية تقضي اولاً يمنع الحرق العشوائي على مساحة المناطق تحت الجسور وفي الاودية والسهول وضمن مستوعبات النفايات عند كل زاروب وما ينتج عنها من تلوث لا يقف عند صحة مواطن ولا اثر بيئي.

في الخارج اولويات اخطر بحجم ارهاب يمتد ليطال اندونيسيا اكبر بلاد المسلمين، عولمة الارهاب ترعب العواصم وتؤكد مرة جديدة وجوب رص الصفوف لمواجهة الارهابيين.

lbc «أل بي سي»

الغامن من آب 2012 – الرابع عشر من كانون الثاني 2016... ثلاثة أعوام وستة شهور وأسبوع، هي فترة سجن النائب والوزير السابق ميشال سماحة، بجرم إدخال متفجرات من سورية إلى لبنان بهدف تفجيرها في أماكن مختلفة وفي سياسيين... القرار الاتهامي كان طلب أقصى العقوبة للوزير سماحة وهي الإعدام، لينتهي الأمر بعد المحاكمة أمام المحكمة العسكرية بالسجن ثلاثة أعوام وستة أشهر وأسبوعاً، وأطلق اليوم (أمس) وعاد إلى منزله... السؤال هنا: ما هو مصير مذكرة التوقيف الغيابية في حق اللواء علي الملوك الذي تسلم سماحة المتفجرات من مكتبه، من ضابط يدعى عدنان؟ في مطلق الأحوال، ما قرر قد قرر، والوزير سماحة أطلق وعاد إلى منزله، وبدأ فوراً بمزاولة نشاطه السياسي وإطلاق المواقف السياسية، علماً أن قرار المحكمة يمنعه من ذلك.

خطة اليوم (أمس) استحوذت سلباً من المواقف الغاضبة والمستنكرة، وبرزت المواقف ما صدر عن وزير العدل أشرف ريفي الذي غادر جلسة مجلس الوزراء قبيل انتهائها بقليل ليعلن من السراي: «انعي إلى الشعب اللبناني المحكمة العسكرية وانتهبها بأنها تضرب عرض الحائط بالأمن الوطني».

قبل هذا التطور، كان الحدث بين مبنى العازارية، حيث مقر وزارة البيئة، والسراي الحكومية حيث كانت تعقد جلسة لمجلس الوزراء. في مبنى العازارية أعيد المشهد الذي كان سائداً في أيلول الماضي حين دخلت مجموعات الحراك المدني مكاتب وزارة البيئة، في المقابل كان مجلس الوزراء يؤكد على قراره ترحيل النفايات.

OTV «أوت تي في»

كل الأحداث اللبنانية اليوم (أمس)، تصلح عنواناً ومقدمة: في مجلس الوزراء، عنوان بارز أن كتلت التغيير والإصلاح انتزع مبدأ التعيينات العسكرية وتفاسيلها، في الجلسة المغلقة... في وزارة البيئة انتزع الناشطون حقهم في رفض فضيحة الترحيل، خصوصاً بعدما ظهر أن أصحاب شركات السفن، من أصحاب السوابق... فكان نصيب الناشطين قمعاً وحشياً من سلطة حاكمة بالأمر الواقع، ومحكومة بمصالحها الصغيرة... في البلديات، دخل فيروس التصديق إلى ألف وعشرين بلدية على امتداد لبنان، بدأ أهلها بعبور العدة، ويعدون الأيام لوعده نهار المشنوق.

وزير الداخلية الذي نسف البرلمان سابقاً، يعد الآن بأنه حريص على البلدية لاحقاً... فضلاً عن تطلع جزين في اليوم نفسه من الربيع المقبل، لاستعادة نصاها النيابي وتأكيد صوتها الوطني المعروف. في مطار بيروت، تبين أن لا مشكلة في الإجراءات والترحيلات. كل المشكلة أن تهديداً إرهابياً وصل إلى باريس ولندن، حول خطوط طيرانهما مع لبنان... الإرهاب نفسه الذي وصل إلى اندونيسيا، بعدما كان قد انتقل من هناك إلى سورية منذ خمسة أعوام، على أيدي نوار الذبح والحز ووكالة الأكياد... فيما له «أوت تي في» تنتقل من بيروت إلى سلمي السورية، لتتفقد سلامها، بعد خروج المسلحين منها...

كل الأحداث تصلح للعونة والتقديم... لكن عنواناً واحداً لا يزال ينتظر مفاجأة الساعات أو الأيام، هو عنوان الرئاسة... فيما عنوان «مفاجئ متوق»، أطل اليوم، عبر إطلاق سراح ميشال سماحة... ماذا يقول مؤيدو الخطوة ومعارضوها؟ وماذا يتضمن قرار القضاء؟

mtv «أم تي في»

وفجأة استحت الفضائح وخجلت واختبات أكياس النفايات وانطمرت، لقد ارتكب القضاء العسكري فضيحة الفضايح بإخلائه المجرم ميشال سماحة من سجنه وكأنه بائع السكاكر المنتهية الصلاحية لا نال قبائل كان من شأن استخدامها قتل الأبرياء وإحداث فتنة تمزق النسيج الوطني وتشتت لبنان في حرب مذهبية دموية تنفيذاً لأوامر النظام السوري وريحاته.

لقد أضحى القرار القضائي في أذهان اللبنانيين زمن العضوية وزمن الإغتيال حيث كان الشخص المعني أو الفرد يكلف النظام رصاصة أو حكماً قضائياً، والمؤلم هو تدافع العميد خليل إبراهيم والقاضي طوني لطوف إلى ادخال الإبراهيمية واللطوفية في كتب القضاء وسجلاته كتنسيق متجدد للظلم سيندى له جبين العدالة اللبنانية المتشجح بالأسود اصلاً.

وللدلالة على صحة ما اسلفنا، أن البريء الخارج «طازة» من حيث يجب أن لا يخرج أي من السجن لم يكن يسخن لسانه حتى شتم الـ«أم تي في» التي ذكرته بما هي التي لا تتغير منارة الحريات، وبما هو الحالم بأن يعود وزيراً لإعلام النظام البائد أو ناقلاً لقبائله.

والمعيب أكثر هو ذاك المشهد المخجل، ناشطو الحراك المدني بزجج في النظارات والسجون لانهم يطالبون بحقوقهم، فيما يفتح باب السجن لإخلاء ميشال سماحة ليتلحق بأماهله الذين يحسون أنفسهم أقوى من أي سلطة وأعلى من أي قانون، أولئك الذين يسجنون الدولة ولا يسجنون الذين تدعمهم الـ«أم تي في» بملاحقتهم إلى أن ينالوا العقاب الذي يستحقونه.

المنازل

إجماع فئة سياسية برئيسها ووزرائها المختصين على قرار تهشيم المحكمة والنيل من القضاء هو عار ومكافاة لكل المجرمين، فما إن أصدرت محكمة التمييز العسكري قرارها بقضية الوزير السابق ميشال سماحة حتى فاعت طبقة سياسية كانت وما زالت ترتكب الجرائم بحق القضاء، فماداً يريدون من القضاء؟ أين كان هؤلاء يوم أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها المخففة بحق عملاء «إسرائيل» الذين ارتكبوا أشنع أنواع الجرائم بحق الوطن وأهله؟ وعادوا ليكافئوا قضائياً بالوزارات.

أين كانوا يوم إخلاءات السبيل لإرهابيين متهمين بقتل الجيش اللبناني بل مساعدة كل اللبنانيين أم أنها كلما اطلقت حكماً بناسها بالسياسة هللوا لها وكلما خالفت أهواءها رجموها؟

إن ما جرى اليوم بحسب أهل القضاء هو تحت سقف القانون وضمن مندرجاته، فهل من سبيل لمعرفة ماذا يريد هؤلاء السياسيون من سلطة ما زالت تكافح لتبقى مستمرة في ظل شلل السلطات؟ وماذا يريدون أن يمزروا تحت هذه النيران على القضاء؟ فمتى يرفع السياسة ايديهم عن القضاء؟ وعلى قلب آخر، سؤال جديد، متى ترفع ادوات التضليل ليديها عن معاناة السوريين وتخرس ابواقها بعد كل الالة والبراهين؟ فإلى مضيا دخلت دفعة جديدة من المساعدات بالتزامن مع كفريا والوعوة وبالتزامن كشفت المنار تضليلاً جديداً قدمته ادوات التكفيريين، فنور جميل فقيه ابنة بلدة الطيرة الجنوبية عنوان جديد.